جامعة بابل

كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

تقييم السيولة المصرفية باستخدام المؤشرات المالية – دراسة تحليلية في مصرف الشرق الاوسط للمدة الزمنية (٢٠١٢_٢٠٢٢)

بحث تقدم به

بنين حسن عليوي

حسين عادي عطاالله

الى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية بكلية الادارة والاقتصاد وهو جزء من متطلبات نيل درجة البكلوريوس في العلوم المالية والمصرفية

اشراف

م. م. امير احمد ناصر

١٤٤٥هـ ٢٠٢٤م

(هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ)

(يونس : ٥)

إهداء

من قال انا لها "نالها"

وأنا لها إن أبت رغماً عنها أتيت بها

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها ان تكون لم يكن الحلم قريباً

ولا

الطريق كان محفوفاً بالتسهيلات لكنني فعلتها ونلتها ....

الى والدي الذي أضاء دروبي وقدوتي في كل خطوه أخطوها.

الى والدتي من أضاءت لي طريقي بنبع الحنان .....

الى الأيادي الحنونة التي دعمتني ولم تلفت يَدي يوماً...

الى الجَدِيرُ بالحُبِ وَ الحَياةِ .....

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين سيدنا محمد وعلى آل وصحبه أجمعين، أما بعد فإنَّ من نعم الله تعالى عليَّ أن من علي بإتقان هذا العمل بفضله وكرمه، فجزاه خيراً على ما أولاني من نعمة

كذلك أود أنْ أُظْهِرَ امتناني لكُلِّ مَنْ ساندني وأعانني في إتمام هذا البحث، وأولهم مشرفي م .م. امير احمد ناصر الذي كان لطفا بقبول إشرافه على البحث ، وكان دائباً في توجيهات قوية لإثراء هذا البحث، فقد استفدت من خبرته المتوخية في هذا المجال، وأستفاد من حكمته في التعامل مع طلاب العلم. فجزى الله خيراً لأستاذي الموقر حفظة الله تعالى.

المستخلص

تعد السيولة من ابرز الاهداف التي تسعى المصارف التجارية لتحقيقها والتي تواجه العديد من الصعوبات التي قد تؤدي الى الوقوع في ازمة سيولة وبالتالي تجد نفسها في حالة عدم القدرة على مواجهة التزاماتها وان ارتفاع السيولة في المصارف لا بد من استثمارها وتوظيفها . فقد هدفت الدراسة الحالية الى التعرف على حجم السيولة لمصرف الشرق الأوسط وتحليل مؤشراته.

يحاول البحث تحليل واقع السيولة في مصرف الشرق الأوسط وتقييم مؤشراتها انطلاقاً من فرضية مفادها أن تطوير النشاط المصرفي في مصرف الشرق الأوسط يتطلب استعمال المؤشرات المالية في تقييم سيولة المصرف لبيان نقاط الضعف والقوة

وقد تمثلت عينة البحث باختيار مصرف الشرق الأوسط المدرج في سوق العراق للأوراق المالية ضمن سلسلة زمنية أمدها احدى عشر سنه (٢٠١٢-٢٠٢٢).

اعتمد البحث على المنهج التحليلي ، وتوصل الى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها وجود تفاوت وتذبذب في السيولة المصرفية لمصرف الشرق الأوسط يتراوح بين الارتفاع والانخفاض نتيجة تأثرها بمجموعة من العوامل داخلية وخارجية ، أما ابرز التوصيات فهي ضرورة التركيز على الاستثمار وتوظيف اموال المصرف لمدة مناسبة والتي من شأنها امتصاص السيولة الفائضة عن الحاجة بالشكل الذي يقلل نسب السيولة لدى مصرف الشرق الأوسط .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	ب
الاهداء	ج
الشكر والامتنان	د
المستخلص	هـ
المحتويات	و
المقدمة:	١
اولاً : منهجية البحث	١
١-مشكلة البحث	١
٢-فرضية البحث	٢
٣-أهداف البحث	٢
٤- أهمية البحث	٢
٥-أساليب جمع بيانات البحث	٢
٦-الاساليب المستخدمة	٢
المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للسيولة المصرفية	٣
اولاً : مفهوم السيولة والسيولة المصرفية	٣
ثانياً : نظريات السيولة المصرفية	٣
ثالثاً : أنواع السيولة المصرفية	٤
رابعاً : مكونات السيولة المصرفية	٦
خامساً : قياس السيولة المصرفية	٧
سادساً : الاثار التي تنشأ عن انخفاض وارتفاع السيولة المصرفية	٩
المبحث الثاني : واقع السيولة المصرفية في مصرف الشرق الاوسط (٢٠١٢-٢٠٢٢)	١٠

اولاً : نظرة عامة في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	١٠
ثانياً : تحليل مكونات السيولة المصرفية في مصرف الشرق الاوسط للمدة (٢٠١٢-٢٠٢٢)	١١
المبحث الثالث : تقويم كفاية السيولة المصرفية في مصرف الشرق الاوسط للمدة (٢٠١٢-٢٠٢٢)	١٣
المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات	١٧
اولاً : الاستنتاجات	١٧
ثانياً : التوصيات	١٧
المصادر العربية	١٩

المقدمة

يعد الجهاز المصرفي العراقي أحد القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني الهادفة الى دفع عجلة الاستثمار الى الامام من خلال قدرتها في تأدية دور الوساطة المالية بين الجهات المختلفة ، والسعي لتوظيف ما تمتلكه من موارد مالية في مجالات اقتصادية واستثمارية مختلفة بالشكل الذي يحقق اهدافها التنموية . اذ تعتمد المصارف على عدد من النسب المالية لمعرف كفاية السيولة النقدية فيها بما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية او موجودات اخرى سريعة التحويل الى نقدية . فحينما يزداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب سوف يؤثر سلباً في ربحية المصرف ، كما ان انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سيؤدي الى حالات العسر المالي ، ويضعف قدرة المصرف على الوفاء بالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم ، وكذلك عدم القدرة على تلبية طلبات الاقتراض المقدمة له هذا من جانب السيولة.

أولاً : منهجية البحث

تمثل منهجية البحث خارطة الطريق للبحث لأنها المسار الصحيح الذي ينبغي ان يسير فيه البحث ومن خلالها توجه محاور البحث وادواته وتتضمن فقرات عدة وكما يأتي :

١ـ مشكلة البحث:

تواجه المصارف التجارية بصورة عامة جملة من المسائل المعقدة ومنها مشكلة السيولة إذ ان ارتفاع مستوياتها يولد مشكلة انخفاض في معدلات توظيف الأموال لهذه المصارف مما يستدعي البحث عن استخدامات اخرى ليتسنى لها استثمار السيولة الفائضة ، ومن جانب آخر تواجه المصارف مشكلة تلبية السحوبات من قبل المودعين والزبائن في حالة انخفاض السيولة المصرفية لديها ، وايضاً تواجه المصارف صعوبات داخلية وخارجية تعكس بضلالها في الاداء لا سيما ما يتعلق بتقييم السيولة المصرفية مما يجعل المصرف عرضة لمختلف المخاطر المالية ، فاستقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية ووجود درجة الثقة المتبادلة بين المودع والمصرف يعد عاملاً مهماً في تخفيف المخاطر التي يتعرض لها

وقد جاءت مشكلة البحث للإجابة عن التساؤلات الآتية

ما مفهوم السيولة المصرفية ومؤشرات قياسها .

ما هو حجم السيولة المصرفية في مصرف عينة البحث خلال فترة البحث.

هل يتطلب تطوير النشاط المصرفي في المصارف العراقية باستعمال المؤشرات المالية لتقيم السيولة المصرفية لبيان نقاط الضعف وتجاوزها ونقاط القوة لتطويرها .

٢-فرضية البحث:

على وفق مشكلة البحث والاهداف المتوخاة مها تمت صياغة فرضية البحث والتي يسعى الباحثان لأثبات مدى صحتها او رفضها وهي :

عدم تطوير النشاط المصرفي في مصرف الشرق الاوسط باستعمال المؤشرات المالية لتقييم السيولة المصرفية فيها

٣-أهداف البحث :

يمكن صياغة الاهداف التي يسعى البحث لتحقيقها كما يأتي

١-ما مفهوم السيولة المصرفية ومؤشرات قياسها ؟

٢-ما هو حجم السيولة المصرفية في مصرف الشرق الاوسط خلال مدة البحث ؟

٤- اهمية البحث :

تتبع اهمية البحث من خلال تناولها لقطاع المصرفي الذي يعد حلقة وصل مهمة في الاقتصاد الوطني ، والذي يمكن ان يساهم بشكل فاعل في البناء المالي والاقتصاد من خلال دورة في تمويل القطاعات الاقتصادية كافة ، ولكون المصارف التجارية من المؤسسات المالية المهمة التي تعد الوسيط المالي بين الاموال الفائضة عن الحاجة في جهات معنية وتحويلها الى جهات اخرى بحاجة ماسة اليها ، وتأتي اهمية البحث في معرفة حجم السيولة في مصرف الشرق الاوسط وقياس مؤشراته .

٥- اساليب جمع بيانات البحث :

الجانب النظري : تم جمع المعلومات المتعلقة بهذا الجانب من مصادر عربية واجنبية متاحة تتعلق بموضوع البحث من الكتب ، والمؤتمرات ، والدوريات والرسائل الجامعية ، والشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت).

٦-الاساليب المستخدمة :

تم استخدام المنهج التحليل المالي من خلال جمع بيانات القوائم المالية للمصرف موضوع البحث وتحليلها وفق النسب المالية المصرفية المناسبة خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٢).

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي للسيولة المصرفية

اولاً : مفهوم السيولة والسيولة المصرفية :

عرفت المفوضية الأوربية للشؤون الاقتصادية والمالية السيولة بانها اصطلاح" يستعمل في علم المال والاقتصاد يصور سهولة الحصول على النقود فإذا كانت السيولة متوفرة لاقتصاد ما فإن المجتمع (الأفراد والمؤسسات) يمكنهم الحصول على الأموال التي يحتاجونها وبالأسعار التي يريدون وذلك لدافع الاستثمار والاستهلاك وبالتالي يؤدي إلى رفع النشاط الاقتصادي إذ يدل هذا الاصطلاح على القدرة على المتاجرة بالأوراق المالية بسرعة وبأسعار مقبولة في ضوء العرض والطلب عن طريق عمق واتساع ومرونة السوق على أن يطبق ذلك بأقل تكاليف ممكنه (أروى توفيق ابراهيم ، ٤١ ، ٢٠١٨) ، كما عرفت السيولة ينبغي ان تكون الاموال متوفرة عند الحاجة اليها (مفلح عقل ، ٥٣ ، ١٩٩٥) . عرفت لجنة بازل السيولة بأنها(قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها وتوفيق اوضاعها).

عرفت السيولة المصرفية " بأنها القدرة على ان تكوين نقود كافية لتمويل فرص الإقراض ومواجهة سحب الودائع بتكلفة معقولة في اطار زمني معقول.(Joel Bessis , 272 , 2011) .

ثانياً :نظريات السيولة المصرفية :

١-النظرية التقليدية للسيولة المصرفية: تسمى ايضاً نظرية القرض التجاري وتقوم على اساس ان سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه ، التي ينبغي ان تكون لمدد قصيرة . ترى هذه النظرية بان السيولة الموجودة تتوقف على امكانية تحويله الى نقد جاهز عند الحاجة اليه وهذه الامكانية تستند الى وجود سوق تباع فيها هذه الموجودات (عبد الرضا معطي ارشد ، محفوظ احمد جودة ، ١٠٠، ١٠١ ، ١٩٩٩).

٢- نظرية الدخل المتوقع للسيولة المصرفية : تقوم على اساس ان ادارة المصرف يمكن ان تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض ، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل وهذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأمد، فضلاً عن منحه للقروض قصيرة الأمد مادامت عملية سدادها تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية منتظمة (كل شهر أو كل شهرين .....)

المصرف يتمتع بسيولة عالية، بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية، وإمكانية توقعها .(الصائغ ، ابو حمد،٢٠٠٦، ١٠٤).

٣-**نظرية امكانية تحويل السيولة المصرفية** :هي تطور للنظرية التقليدية والتي يكون تركيز المصرف على امكانية تحويل الموجود الى نقد ، ومن ثم فنجاح المصرف في سيولته يعتمد على توزيع أمواله على استخدامات يسهل تحويلها الى نقد مثل القروض قصيرة الامد والاستثمارات المالية وبالتالي فتح المجال للمصرف للاستثمار بالأوراق المالية (سعيد عبد السلام لفتة ، ١١٠-١١١، ٢٠١٥).

ثالثاً : أنواع السيولة المصرفية

يتمثل الجانب الأكبر من موارد المصرف بودائع تستحق عند الطلب عليها ، وتعد من أبرز ما ينبغي أن يكون المصرف مستعدا للوفاء بها في أية لحظة ، وهي من أبرز المميزات التي تتميز بها المصارف التجارية عن غيرها من المؤسسات الأخرى ، ففي الوقت الذي يستطيع المصرف تأجيل سداد ما عليه من التزامات ولو لبعض الوقت ، فإن مجرد عدم توافر سيولة كافية لديه كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين مما يدفعهم لسحب ودائعهم ويعرض المصرف للإفلاس. وبذلك تنقسم السيولة عادة الى اربعة انواع رئيسية الشكل (١)

الشكل (١)

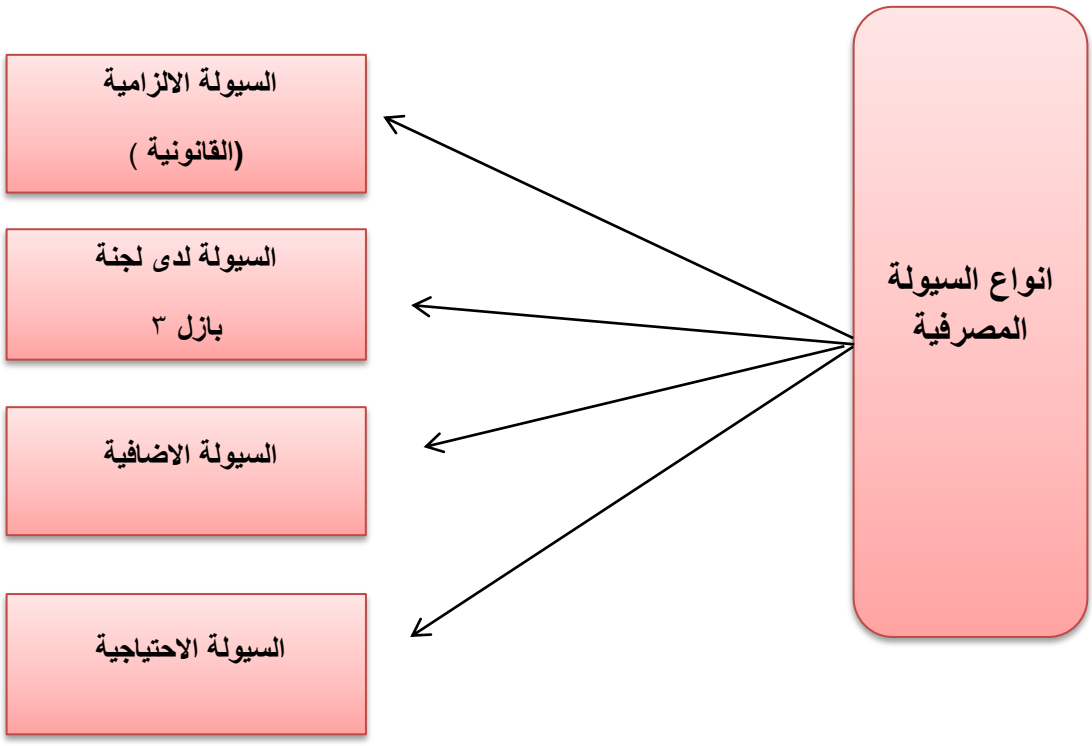

١-السيولة القانونية (الالزامية) : تكون الحكومة حريصة على توفير عنصر الأمان والثقة بالمصارف عن طرق تدخل البنك المركزي ، وهذا في السبيل يفرض البنك المركزي نسبة الزامية (قانونية) للسيولة تلتزم بها المصارف التجارية ، إذ تنحصر ما بين (١٠-١٥%) كحد اقصى في الانظمة الاقتصادية . وهذه النسبة تتضمن الاموال التي يحجبها المصرف التجاري عن الإقراض وتتكون من :-

أ- احتياطي نقدي : يقدر بنسبة مئوية من الودائع والارصدة المستحقة على المصرف (أي رأسماله) وللمصارف المحلية ، والفرع والمرسلين بالخارج ، واية اموال تكون مستحقة للدفع بوساطة المصرف بموجب شيكات حوالات ،او اعتمادات ويودع هذا الاحتياطي في البنك المركزي .

ب- موجودات سائلة: لا تقل عن نسبة معينة من أجمالي ودائع المصرف والتزامات وتشمل الرصيد النقدي في خزائن المصرف وما بحوزته من سندات حكومية وذهب والاموال التي تكون تحت التحصيل من كوبونات الأسهم ، وفوائد السندات ، والشيكات والأوراق المالية والعملات الأجنبية الكمبيالات الجديدة .

٢-السيولة لدى لجنة بازل٣ : إن اتفاقية لجنة بازل ل٣ الزمت المصارف بالاحتفاظ بنوع من الاحتياطي لمواجهة الاثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة ٢,٥% من رأس المال الاساسي (حقوق المساهمين) ، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الزبائن (مها محسن مزهر ،٢٠١٩، ٤٠٢)

٣-السيولة الإضافية : تحرص المصارف التجارية على توفير نسبة من السيولة اكثر من النسبة الالزامية (قانونية)المفروضة عليها ، بغرض تدعيم الثقة فيها واستغلال أية فرص جيدة للتوظيف تدر عليها عائداً عالياً ، وتقدم هذه النسبة وفقاً لظروف السوق ودرجة التأكد .

٤-السيولة الاحتياجية : الموجودات القابلة للرهن لدى البنك المركزي ، اذا يقدم للمصارف التجارية تسهيلات مصرفية ، تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة ، وذلك نظير رهن موجوداتها مثل الكمبيالات الجديدة المخصومة او السلع المرهونة (علي توفيق الحاج ، عامر الخطيب ، ١٤١-١٤٢، ٢٠١٢)

رابعاً : مكونات السيولة المصرفية:

تقسم مكونات السيولة المصرفية على نوعين أساسيين على وفق سرعة توفيرها هي السيولة الحاضرة (الاحتياطيات الاولية والسيولة شبه نقدية الاحتياطيات الثانوية) (علي توفيق الحاج، عامر الخطيب ، مصدر سابق ذكره ١٣٩):

١-الاحتياطات الاولية (السيولة الحاضرة) : الموجودات النقدية التي يملكها المصرف التجاري دون ان يكسب منها عائداً وتتضمن :

أ – النقدية بالعملة المحلية والعملات الاجنبية : الاموال الموجودة في خزائن المصرف في صورة نقد سائل من عملات رسمية محلية واجنبية.

ب- الودائع النقدية لدى البنك المركزي والمصارف الاخرى : يحتفظ المصرف بنسبة معينة من الاموال السائلة في شكل احتياطي يودع لدى البنك المركزي حفاظاً على حقوق المودعين ، وايضاً لزيادة الثقة النشاط المصرفي . وتبقى هذه الاموال تحت تصرف المصرف عادة ، عندما تواجهه ازمة اموال السائلة .

ج-الصكوك قيد التحصيل : تكون بحوزة المصرف والتي يقدمها لعملائه للتحصيل من مصارف اخرى تحدد المصارف نسبة من هذه الصكوك تدخل نطاق السيولة تحدد طبقاً لخبرة المصرف ، اذ ان المصارف عادة ما تواجه برفض بعض هذه الصكوك لسبب او لآخر ، كما ان الصكوك قد تكون مسحوبة على المصرف في المدينة نفسها ، او انها ترسل للتحصيل من بلد آخر امكن التحصيل من طريق غرفة المقاصة او تواجدها في البلد نفسه فأن درجة سيولتها تكون اكثر.

٢-الاحتياطات الثانوية : تتمثل بالأوراق المالية (اسهم وسندات) والأوراق التجارية المخصومة التي يمكن تحويلها الى نقد سائل عند الحاجة وتستعمل لدعم الاحتياطيات الاولية وتحقيق ارباح للمصرف . وهذه الاحتياطيات تتكون من الاحتياطيات القانونية (سندات حكومية وحوالات الخزينة التي تشتريها المصارف التجارية ، بناء على رغبة البنك المركزي لتمويل العجز الحاصل في الميزانية المركزية ، واحتياطيات تحددها سياسة المصرف التجاري وتستعمل عند الحاجة وذلك بتحويل جزء منه الى الاحتياطيات الاولية او جزء من الاحتياطات الاولية تحول اليه .

خامساً : قياس السيولة المصرفية:

تعد مقاييس السيولة من المقاييس التقريبية لمعرفة مدى كفاءة ادارة السيولة في المصرف بمـ يمكنها من الوفاء بالتزاماتها من ما لديها من نقد او اصول أو موجودات سريعة التحويل الى نقود والسيولة كما هو معروف تمثل سيفاً ذو حدين، فإذا ارتفع حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب ، سوف تؤثر سلباً في ربح المصرف. وإن اصبحت السيولة اقل من الحد المطلوب ستؤدي إلى حالات العسر المالي ، مما يؤدي ضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وعدم القدرة على تلبية طلبات الاقتراض أو الاستثمار المتاح له ان استخدام مقاييس السيولة، لن يؤدي الى حكم قاطع بخصوص سيولة المصرف ما لم تتوافر معلومات نوعية عن مكوناتها . ومن أبرز النسب المالية المستعملة في إطار تقويم كفاية السيولة والتي تعتمدها المصارف التجارية نذكر بعض من المؤشرات والتي يتمثل في الاتي (أحمد محمد البرزنجي ، ١٠١ ،٢٠١٨)(حمزه محمود الزبيدي ، ٦٩ ،٢٠١١) (عبد السلام لفته ، ١١٢ ، ٢٠١٣) :

١-نسبة الرصيد النقدي : تشير إلى مدى قدرة الموجودات النقدية في الصندوق والبنك المركزي والمصارف الأخرى وأرصدة أخرى مثل العملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية لدى المصرف على الوفاء بالالتزامات الواجبة التسديد في مواعيدها المنطقة عليها ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك وأن المال المدفوع : الاحتياطيات و الأرباح المحتجزة (وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة عن النسبة المعيارية يكون المصرف قادرا على اداء التزاماته المالية في علاقة طردية بين نسبة الأرصدة النقدية والسيولة ..

(نسبة الارصدة النقدية = نقد لدى البنك المركزي + نقد في الصندوق +ارصدة سائلة اخرى \اجمالي الودائع وما في حكمها x١٠٠)

٢-نسبة السيولة القانونية :تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة المصرف على الوفاء بما يطلبه المودعون عند طلبهم، وعادة ما يحدد البنك المركزي هذه النسبة والتي على المصارف التجارية الالتزام بتحقيقها، فضلاً عن ذلك البنك المركزي يتدخل بتحديد. الموجودات السائلة والشبه السائلة والتي تبعد المصرف التجاري عن أي احتمال للعسر المالي. وعموما فأن زيادة هذه النسبة عن النسبة المعيارية التي يحددها البنك المركزي يعني ضمانة حقيقية لحقوق المودعين وبذلك يبتعد المصرف عن اي احتمال الظاهرة العسر المالي ، في حين انخفاضها يؤدي إلى تعرض المصرف للتساؤل من قبل البنك المركزي أولا ، ويتعرض المصرف الفقدان ثقة المودعين ثانيا و قد يتعرض الى احتمال العسر المالي ثالثا ، وفي ضوء أهمية هذه النسبة سواء في الزيادة أو الانخفاض فأن اهميتها تقتضي توافر شرطين رئيسيين عند التنفيذ هما:

ا- على المصارف التجارية ان تبني سياستها الاقراضية والائتمانية على اساس نسبة السيولة الالزامية (القانونية)

ت- على المصارف التجارية ان تكون معتادة في الاحتفاظ بمعدلات مستقرة من الموجودات السائلة وشبه سائلة وكنسبة من الودائع لدى البنك المركزي وذلك لدعم السيولة.

(نسبة السيولة القانونية = قيمة الموجودات السائلة وشبة السائلة \ اجمالي الودائع وما في حكمها x ١٠٠).

٣-نسبة الاحتياطي الالزامي او القانوني: تمثل هذه النسبة بمدى كفاية ارصدة المصرف التجاري لدى البنك المركزي على الوفاء بالتزاماته المالية في تاريخ استحقاقها ، ويمثل هذا الرصيد نسبة معينة من ودائع المصرف وما في حكمها ، وهذه النسبة تحدد من قبل البنك المركزي تبعاً الظروف الدولة الاقتصادية والتقنية ، فالبنك المركزي اذا أراد التوسع في الائتمان الممنوح في الاقتصاد الوطني سوف يقوم بتقليل هذه النسبة وبالعكس إذا أراد تقليل الائتمان كعلاج للتضخم المالي وبالتالي يقوم بزيادة هذه النسبة .

(نسبة الاحتياطي الالزامي (القانوني) = النقدية لدى البنك المركزي \ اجمالي الودائع وما في حكمها ١٠٠x)

٤-نسبة التوظيف العامة : تقيس مدى استخدام التصرف الإجمالي الودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والساف فكلما زالت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة ، ومن ثم سوف للخافض كفاءة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، وهذا يجعل سيولة المصرف اليه منخفضة ، لذا يجب على المصرف الحذر عند تلبية طلبات المقترضين الجديدة لكي لا يكون محرجا بعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته الأخرى. وهنا تكون العلاقة بين نسبة التوظيف والسيولة علاقة عكسية.

(نسبة التوظيف (السيولة العامة) =القروض والسلف \ اجمالي الودائع وما في حكمها x ١٠٠)

سادساً : الآثار التي تنشأ عن انخفاض وارتفاع السيولة المصرفية :

يعد كلا من الفائض والعجز النقدي وضعاً غير مناسباً للمصارف لانهما يسببان سلسلة من المواقف السلبية المثالية التي تؤدي في النهاية إلى نقص العائد على الأموال المستثمرة من جهة ونقص المنافع الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، ويمكن ذكر بعضاً من تلك الآثار (شحاته ، حسين ، ١٥، ٢٠١١):

١-آثار انخفاض السيولة المصرفية: ينشأ العجز النقدي في المصارف بسبب زيادة التدفقات النقدية الخارجة من التدفقات النقدية الداخلية ينتج عن هذه العجز اثار سلبية منها:

أ- الاساءة الى منفعة المصرف حين يشاع أن مصرفا ما يعاني من نقص في السيولة بالتالي يقوده إلى سلسلة من التفاعلات التي تؤدي إلى الإفلاس.

ب- اضطرار المصرف للتعرض الى تسييل مشروعات استثمارية قائمة قبل فتراتها مما يودي الى حدوث خسارة او ضياع ربح كان من الممكن تحقيقه في ظل ظروف اعتيادية .

ج- صوت ارتباك معنوي لدى ادارة المصرف مما يؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.

د- ضياع فرص استثمار للمصرف كان من الممكن اقتناصها لو كانت لديه أموالاً سائلة فضلا عن المشروعات الاستثمارية التي لا يمكن تعويضها.

٢-آثار فائض السيولة المصرفية: ينشأ فائض السيولة النقدية في المصارف عن زيادة التدفقات النقدية الداخلة مقارنة بالتدفقات النقدية الخارجة ينتج عن هذا الفائض سلسلة من الآثار السلبية التي يمكن تلخيصها بما يأتي

أ- الاساءة الى سمعة المصرف بدعوى أن ادارته تكون عاجزة عن استثمار الأموال.

ب- تعطيل الاموال بدون الاستثمار يؤدي الى ضياع عائد كان من الممكن الحصول عليه لو أن هذه الأموال كانت قد استثمرت فعلا .

ج أن الأموال النقدية الزائدة عن الحاجة وغير المستثمرة تتأثر بانخفاض قيمتها بسبب التضخم النقدي وهذا بدوره يؤثر في الربحية والقيمة الحقيقية لرأس المال

المبحث الثاني

واقع السيولة المصرفية في مصرف الشرق الاوسط للمدة(٢٠١٢_٢٠٢٢)

اولاً : نظره عامة في مصرف الشرق الاوسط العراقي الاستثمار

١-تأسيس المصرف :

تأسس مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار كشركة مساهمة خاصة استنادا لقانون الشركات المرقم (٣٦) لعام (١٩٨٣) بموجب شهادة التأسيس الصادرة عام (١٩٩٣) برأسمال أسمي قدره (٤٠٠) اربعمائة مليون ديناراً عراقياً سدد منه حينذاك (٢٥) أي (١٠٠) مائة مليون ديناراً وبعد حصول المصرف على اجازة الصيرفة الصادرة من البنك المركزي باشر بممارسة اعماله عن طريق الفرع الرئيسي الذي استقبل الجمهور يوم ١٩٩٤\٥\٨.

٢-أهداف المصرف :

تنصب اهداف المصرف في تعبئة المدخرات وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة ، لدعم وترصين البنية الاقتصادية ضمن اطار السياسة الاقتصادية والمالية للدولة بما يحقق اهدافه في التطور النمو ولبناء اقتصاد حر متقدم في البلد .

٣-أنشطة المصرف :

يتركز نشاط المصرف في ممارسة الصيرفة التجارية والاستثمارية ، وتقديم مختلف الخدمات المصرفية بحسب ما تسمح به القوانين النافذة ، وتعليمات البنك المركزي العراقي ، فضلاً عن منح التسهيلات الائتمانية المتنوعة .

٤-فروع المصرف وتطورات رأسماله :

لدى المصرف (١٨) فرعاً تعمل داخل العراق ، (٦) فروع منها تعمل داخل مدينة بغداد و (١٢) فرعاً في المحافظات ، وهناك خطة لفتح المزيد من الفروع لتغطي المحافظات كافة خلال مده تأسيس المصرف.

ثانياً : تحليل مكونات السيولة المصرفية في مصرف الشرق الاوسط للمدة (٢٠١٢-٢٠٢٢)

(المبالغ بالملايين دينار)

السنوات	السيولة الحاضرة				المجموع	السيولة شبة النقدية		المجموع	اجمالي السيولة المصرفية
	النقدية بالعملة المحلية	النقدية بالعملة الاجنبية	الودائع لدى البنك المركزي	الودائع لدى المصارف التجارية		الاوراق التجارية المخصومة	الاسهم والسندات		
٢٠١٢	٧٤,٤٥١	١١,٣٨١	٩٤,٨٢١	١٥١,٨٩٦	٣٣٢,٤٥٩	١,٠٢٦	٧٧٠,٦٦٧	٧٨,٠٩٣	٤١٠,٦٤٢
٢٠١٣	٨٩,٨٧٤	٨,١٥٦	٥٣,٩٤٩	١٧٤,٤٨٤	٣٢٦,٤٦٣	٢,٥٠٣	٨,٧٠٢	١١,٢٠٥	٣٣٧,٦٦٨
٢٠١٤	١٣١,٧٦٨	١٦,٧٩٣	٥٦,٠١٥	١٤٤,٨٠٩	٣٤٩,٣٨٥	١,٩٠٤	٥,٢٥٨	٧,١٦٢	٣٥٦,٤٥٧
٢٠١٥	١٦٢,٢٥٤	١١,٩٠٩	٦٦,٢١٩	١٨٥,٤٦٣	٤٢٦,١١٥	١,٠١٤	٤,٣٤٩	٥,٣٦٣	٤٣١,٤٧٨
٢٠١٦	٢٦٥,٧١١	٢٧,٤٩٤	٦١,٨٧٧	٢٣,١٦٢	٣٧٨,٣٩٣	٢,٠٩٠	١٩,٠٦٥	٢١,١٥٥	٣٩٩,٥٤٨
٢٠١٧	٢٢٠,٨٠٢	١٣,٤٧٩	٥٨,٦٨٨	٨,٩١٦	٣٣٧,٧٩٣	_	٢٦,٨٦٠	٢٦,٨٦٠	٣٦٤,٦٥٤
٢٠١٨	٢٢٠,٨٠٢	٧,٣٣٥	٥٤,١٦٣	١٢,٩٤٠	٢٩٥,٢٤٠	_	٤٢,٥٧٣	٤٢,٥٧٣	٣٣٧,٨١٣
٢٠١٩	١٤١,٩٢٥	٦,٥٤٦	٥٢,٢٢٩	٤٤,٤٢٥	٢٤٥,١٢٥	_	٤٢,٨٠٢	٤٢,٨٠٢	٢٨٧,٩٢٧
٢٠٢٠	١١٠,٥٩٤	٧,٣٨٠	٢٢,٢٥١	٢٤,٧٨٠	١٦٥,٠٠٥	_	٣٦,٣٦٤	٣٦,٣٦٤	٢١٠,٣٦٩
٢٠٢١	١٣٧,٣٧٩	١٤,٤٩٨	٣٨,١٣٧	٦,٨٧٣	١٦,٨٨٧	_	٣٦,٤٠٥	٣٦,٤٠٥	٢٣٣,٢٩٢
٢٠٢٢	٩٣,٤٦٢	١٠,٠٧٩	٤٠,٨٢٦	٦٦,١٧٣	١٥٠,٥٤٠	_	٣٦,٤٠٥	٣٦,٤٠٥	١٨٦,٩٤٥

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الشرق الاوسط للمدة (٢٠١٢_٢٠٢٢)

(-) : يعني عدم توفر بيانات في التقارير المالية للسنوات المذكورة .

نلاحظ في الجدول ان أجمالي السيولة لمصرف الشرق الأوسط لعام (٢٠١٢) ارتفعت سيولة المصرف وبلغت نحو (٤١٠،٦٤٢) مليون ديناراً هذه الزيادة كانت نتيجة حرص المصرف على مراقبة موجوداته النقدية المرتفعة لكي لا يبق أي مبلغ بدون استخدام ولكي يوجهها الى الاستثمار الأفضل من اجل تحسين ايراداته بالإضافة الى حرصها على جذب ثقة الزبائن مما ادى الى فتح فروع جديدة في بغداد وبعض المحافظات وبالتالي يلجأ الفرع الذي تفيض ودائعه عن حاجته الى تشغيلها في الفروع الأخرى التي تكون بحاجة الى سيولة نقدية تفوق الاموال المودعة لها .

وفي عام (٢٠١٣) انخفضت السيولة الى نحو (٣٣٧,٦٦٨) مليون ديناراً بسبب انخفاض اسعار اسهم المصارف في سوق العراق للأوراق المالية إلى حدود منخفضة قياساً بما كان عليه قبل ذلك ، وتوجه المصرف الى خفض فوائد الاستثمار لدى البنك المركزي العراقي .

ما في عامي (٢٠١٤، ٢٠١٥) فقد شهد المصرف ارتفاعاً تدريجياً في السيولة نحو (٣٥٦,٥٤٧ ، ٤٣١,٤٧٨ مليون دينار على التوالي نتيجة ارتفاع رصيد المصرف بالعملة المحلية التي بلغت (١٣١,٧٦٨، ١٦٢,٥٢٤) مليون ديناراً ايضاً ودائعه لدى المصارف الخارجية البالغة و (١٨٥,٤٦٣،١٤٤,٨٠٩) مليون ديناراً على التوالي ناتجة من المؤكد انه دليل على زيادة ثقة المودعين بالمصرف ورصانة وضعه المالي ، فضلاً عن ذلك الزيادة المضطردة في رأس المال المصرف التي وصلت الى (١٥٠) مليار دينارا وان قسم من الزيادات كانت نتيجة تحويل الارباح القابلة للتوزيع الى رأس المال والقسم الآخر كان نتيجة طرح اسهم جديدة لزيادة رأس المال للاكتتاب استناداً لتعليمات البنك المركزي بالزام المصارف الخاصة بزيادة رؤوس اموالها . اما بخصوص الاعوام (٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩) فقد شهد المصرف انخفاضاً ملحوظاً ومتتالياً لسيولته عما كانت عليه في الاعوام السابقة والتي بلغت (٣٦٤,٦٥٤,٣٩٩,٥٤٨،٨١٣،٣٣٧ ، ٢٨٧,٩٢٧ ، ٢٠١,٣٦٩) مليون ديناراً . ان انخفاض السيولة لدى المصارف الخارجية كانت نتيجة توقف المصرف من الدخول في مزاد البنك المركزي بينما جعل ذلك زيادة في رصيد النقدية في المصارف المحلية وبسبب الظروف الأمنية التي مر بها البلد وعدم الاستقرار الاقتصادي والمالي في الاسواق المحلية مما نتج عنه زحزحة ثقة المودعين وخوفهم على اموالهم ومنعهم من توديعها لدى المصارف الخاصة ، وعلى الرغم من هذا التدهور حافظ مصرف الشرق الأوسط على استقراره ومكانته بين باقي المصارف في العراق والتي قامت بخطوات لإعادة وتشكيل الاسس الجيدة في بناء البنية التحتية للمصرف لتطوير عمله ومعالجة الصعوبات والتحديات التي واجهتها نتيجة تلك الظروف ، جراء ذلك قام المصرف بالاحتفاظ بهذا القدر من السيولة لتفادي مخاطر السيولة وللوقاية منها تقوم الادارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة أجالها والاحتفاظ برصيد كافي من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول عام (٢٠٢٠) زادت عن السنة السابقة فبلغت نحو (٢٩٢، ٢٣٣) مليون ديناراً جراء ايداع جزء منه لدى البنك المركزي العراقي للاستثمار الليلي واستفادتها من ايراداتها المتأتية عن هذا النشاط. اما اخر عام للتحليل وهو (٢٠٢١) والتي بلغ سيولة المصرف (١٨٦,٩٤٥) بانخفاض الى حد كبير جراء الأوضاع المتدهورة في البلد و ايضاً انتشار فايروس كورونا الذي اصيب العالم والتي ادى الى توقف او تعرقل انشطة وأعمال المصارف خوفاً من تفشي الوباء والتي كانت سبب بسحب زبائن المصرف لودائعهم اتخاذ عدد من الاجراءات الوقائية المناسبة.

المبحث الثالث

تقويم كفاية السيولة المصرفية في مصرف الشرق الاوسط للاستثمار للمدة (٢٠١٢-٢٠٢٢)

تحليل مؤشرات السيولة في مصرف الشرق الاوسط للمدة (٢٠١٢-٢٠٢١)%

السنة	الاحتياطي القانوني	الارصدة النقدية	التوظيف	السيولة القانونية
٢٠١٢	١٩,٦٧	٥٦	١٣,٢٤	١١٥,٦٧
٢٠١٣	١٠,٨٨	٤٩,٥٧	٢٨,٧	١١٦,٩٥
٣٠١٤	١٠,٧٨	٤٢,٥٤	٣٦,٣٣	١٢٨,٥
٢٠١٥	١٠,٤٩	٤٥,٨٦	٣١,٢٦	١٢٩,٧٤
٢٠١٦	١٠,٨٣	٢٢,٥٢	٣٦,١٩	١٣٥,٤٩
٢٠١٧	١٥,٦١	٢١,١٦	٤٩,٩٦	١٨١,٦٧
٢٠١٨	١٤,٢٩	٢٧,٥٨	٣٩,٥٧	١٧٨,٥١
٢٠١٩	١٤,١٧	٢٨,٦٩	٣٤,٢٨	١٧١,٢١
٢٠٢٠	٤,٦٦	٦٩,١٨	٣٧,٨	١٥٦,٧٦
٢٠٢١	٧,١٥	٦٣,٣١	٦٨,١	١٥٠,١٦
٢٠٢٢	١٠,٦	٦٠,٥٩	٩١,٣	١٧٠,٨٩

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الشرق الاوسط للمدة (٢٠١٢- ٢٠٢٢) .

تحليل نسبة الاحتياطي القانون

تعد هذه النسبة من المقاييس المهمة للسيولة المصرفية لأنها تعبر عن قابلية الجهاز المصرفي على مواجهة السحوبات وتلبية طلبات القروض والتي تحدد من قبل البنك المركزي وتحسب من الودائع حسب انواها والهدف منها حماية اموال المودعين ويظهر الجدول (٢) ان نسبة الاحتياطي الالزامي او القانوني (النقدية) لدى البنك المركزي / اجمالي الودائع وما في حكمها (١٠٠) المصرف الشرق الأوسط وللمدة (٢٠١٢-٢٠٢٢) وقد تباينت في معدلاتها بالصعود والهبوط نتيجة الزام المصارف على حفظ نسبة من الودائع لدى البنك المركزي مما يجعلها اموال ليست معطلة وانما حماية الأموال المودعين عند الازمات . فقد اظهرت البيانات المالية للمصرف ان أعلى مستوى للنسبة حققتها كانت عام (٢٠١٢) وهي (١٩,٦٧) وادنى مستوى كانت في عام (٢٠٢٠) وهي (٤,٦٦%) وهذه النسبة ادنى من الحدود البالغة (٣٠) التي اقرها البنك المركزي العراقي ، ثم تدرجت المعدلات حسب الاعوام . ثم استمرت في الانخفاض في الاعوام (٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥) لتصل الى (١٠,٤٩ ، ١٠,٧٨ % ، ١٠,٤٩) على التوالي ، بينما عامي (٢٠١٦،٢٠١٧) بدأت في الارتفاع عما كانت عليه فبلغت (١٠,٨٣ % ، ١٥,٦١ %) على التوالي ، اما بالنسبة الاعوام (٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠) فقد استمرت بالانخفاض عما كانت علية في السنة السابقة والتي وصلت بالتوالي الى (١٤,٢٩ ، ١٤,١٧% ، ٤,٦٦%) وفي العامين الاخيرين من الدراسة والتي هي (٢٠٢١ ، (٢٠٢٢) بدأت في الارتفاع عما كانت علية وصلت الى (١٧,١٥ ، ١٠,٦) ، وان سبب الارتفاع في هذه النسب يكون زيادة في حجم الودائع النقدية لدى البنك المركزي مقابل انخفاض في اجمالي الودائع وما في حكمها لدى المصرف على عكس الانخفاض فانه يكون انخفاض في حجم الودائع النقدية لدى البنك المركزي مقابل زيادة في اجمالي الودائع وما في حكمها لدى المصرف الشرق الأوسط .

تحليل نسبة الارصدة النقدية:

يظهر من الجدول (٢) ان نسبة الارصدة النقدية) نقد لدى البنك المركزي + نقد في الصندوق + ارصدة سائلة اخرى / اجمالي الودائع وما في حكمها (١٠٠) المصرف الشرق الأوسط للمدة (٢٠٢٢-٢٠١٢) لم تتسم بالاستقرار في معدلاتها فقد كانت منخفضة ومرتفعة من عام الآخر بسبب تنامي نشاط المصرف وتزايد حجم امواله و ايضاً حالة الاستخدام الكبير للأموال في القروض والاستثمارات على حساب النقدية والسيولة ، وعليه فقد كانت اعلى نسبة للأرصدة لنقدية عام (٢٠٢٠) وصلت الى (٦٩,١٨%) اما عام (٢٠١٧) فقد شهدت ادنى انخفاض والتي كانت (٢١,١٦%) .

(٢٠١٢) ارتفعت بسبب زيادة الارصدة السائلة لمصرف الشرق الاوسط عما كانت علية وكانت النسبة بحدود (٥٦%)، بعد ذلك استمرت النسبة بالهبوط لعامين نتيجة انخفاض النقدية لدى البنك المركزي عما كان عليه وصعوده لعام واحد ومن ثم هبوطه لعامين اخرين والنسبة كانت على التوالي بحدود (٤٩,٥٧% ، ٢١,١٦% ،٢٢,٥٢% ،٤٥,٨٦% ،٤٢,٥٤ %)(٢٠١٣,٢٠١٤ ،٢٠١٥ ، ٢٠١٦، ٢٠١٧)،

وبعدها تصاعدت النسبة لتشكل تزيداً ملحوظاً في الاعوام (٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠) حيث وصلت الى (٢٧,٥٨% ، ٢٨,٦٩ %، ٦٩,١٨%) على التوالي نتيجة زيادة النقدية في الصندوق المصرف ،

اما عامي (٢٠٢١، ٢٠٢٢) انخفضت عما كانت عليه في العام السابق نتيجة انخفاض الارصدة السائلة لدى المصرف فقد وصلت النسبة (٦٣,٣١% ، ٦٠,٥٩%) وهذا يدل على ان إدارة مصرف الشرق الأوسط كانت تحاول الاحتفاظ بالسيولة النقدية لغرض مواجهة سحوبات المودعين المفاجئة دون اللجوء الى اقتراض من البنك المركزي.

تحليل نسبة التوظيف :

يظهر من الجدول (٢) ان نسبة توظيف الأموال القروض والسلف / اجمالي الودائع وما في حكمها (١٠٠) المصرف الشرق الأوسط من خلال البيانات المالية والتي استخرجت منه معدلات النسبة للمدة من ٢٠١٢ - ٢٠٢١ وتبين أن أعلى نسبة لتوظيف الأموال التي حققها المصرف كانت في عام (٢٠٢٢) بحدود (٩١,٦٣%) وادنى نسبة له كانت في عام (٢٠١٢) بحدود (١٣,٢٤%) حيث تباينت النسب بالصعود نتيجة زيادة رأس المال الذي أودى إلى زيادة في منح القروض وجذب المزيد من الودائع اما هبوطها فكانت نتيجة سوء الادارة وتدهور الوضع الأمني في البلاد فضلاً عن قلق المواطنين الذي ادى الى ضعف الاقبال على التوديع او طلب قرض خلال مدة البحث ، بعد ذلك كان هناك تزايداً ملحوظاً في الاعوام (٢٠١٢، ٢٠١٣ ٢٠١٤) حيث وصلت الى (١٣,٢٤ %،٢٨,٧%، ٣٦,٣٣ %) على التوالي ، اما عام (٢٠١٥) فقد انخفضت قليلاً عما كانت عليه لتصل الى (٣١,٢٦%) وبعدها شكلت النسبة تزايداً وتدنياً للأعوام (٢٠١٦، ٢٠١٨ ، ٢٠١٧ ، ٢٠١٩) لتصل الى(٣٦,١٩ %، ٤٩,٦٩%، ٣٩,٥٧%، ٣٤,٢٨%) على التوالي ، اما بقية الاعوام (٢٠٢٠,٢٠١٢,٢٠٢٢) فقد ارتفعت النسب عما كانت عليه في السنوات السابقة بحدود (٣٧,٨% ٦٨,١% ، ٩١,٦٣%) وتمثل النسب حدود الاموال المتاحة لغرض استثمارها وتقديم الدعم اللازم الموجودات المصرف دون التعرض لتحويل موجوداته لغرض الحصول على السيولة ، ان سبب الارتفاع في هذه النسب يكون زيادة في حجم القروض والسلف الممنوحة مقابل انخفاض في اجمالي الودائع وما في حكمها على عكس الانخفاض فانه يكون هبوط في حجم القروض والسلف الممنوحة مقابل زيادة في اجمالي الودائع وما في حكمها لدى المصرف الشرق الاوسط .

تحليل نسبة السيولة القانونية:

يظهر من الجدول (٢) ان نسبة السيولة القانونية (قيمة الموجودات السائلة والشبه سائلة / اجمالي الودائع وما في حكمها ((١٠٠) المصرف الشرق الأوسط حسب البيانات المالية ، فقد كان هناك تبايناً في معدلات النسبة بالارتفاع والانخفاض بسبب هبوط نسبة الاحتياطيات اي ان اعلى نسبة حققها المصرف عام (٢٠١٧) بمعدل (١٨١،٦٧%) . ارتفعت النسبة للأعوام (٢٠١٢، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ،٢٠١٥ ،٢٠١٦ ،٢٠١٧)لتصل الى (١١٥,٦٧%، ١١٦,٩٥%، ١٢٨,٥%، ١٢٩,٧٤% ،١٣٥,٤٩%،١٨١,٦٧%) على التوالي

، ثم تلاها بعد ذلك في الانخفاض مستويات النسبة الى (١٣٥,٤٩، ١٨١,٦٧ ١٢٨,٥ ، ١٢٩,٧٤ (١٧١,٢١%، ١٧٨,٥١%، ١٥٦,٧٦% ١٥٠,١٦ %) في الاعوام (٢٠١٨,٢٠١٩,٢٠٢٠,٢٠١) لترتفع في عام (٢٠٢٢) حتى وصلت الى (١٧,٠٨٩%) ان سبب الارتفاع في النسب السيولة القانونية يكون زيادة في الاجمالي موجودات المصرف مقابل انخفاض في اجمالي الودائع وما في حكمها على عكس الانخفاض الموجودات مصرف الشرق الأوسط مقابل زيادة في اجمالي الودائع وما في حكمها

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات:

عد الانتهاء من البحث تم الوصول الى عدد من الاستنتاجات والتي هي كما يأتي:

١- اظهرت نتائج التحليل المالي تفاوتاً في السيولة المصرفية وكذلك تذبذباً لمصرف الشرق الأوسط إذ تتراوح بين الارتفاع والانخفاض في مدة البحث ، نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية الخاصة بالمصارف منها(سوء الادارة ، هيكل الودائع وتوظيف الموارد) وعوامل خارجية اخرى(مثل الظروف السياسية والاقتصادية للبلد ، الضوابط المصرفية ، والوعي المصرفي) .

٢-اظهرت نتائج البحث إن مصرف الشرق الأوسط للاستثمار تعتمد في حجم سيولتها على الأموال المودعة لديها ، اضافة الى العوائد الاستثمار في الموجودات المالية والحقيقية تحديداً عوائد الاستثمار في المشاريع الاقتصادية .

٣-يتمتع الجهاز المصرفي العراقي بمناسيب سيولة عالية اذا ما قورنت بمستوى توظيف هذه السيولة العالية في مختلف المجالات مما يعني ان هذه السيولة الفائضة لم يتم توظيفها في مجالات الاستثمار المختلفة.

٤-ضعف الوعي والثقافة المصرفية لدى الافراد في القطاع المصرفي ادى الى تراجع ازمة الثقة بين الافراد والمصارف اضافة الى الجانب الديني (الحلال ، الحرام) الذي المجتمع العراقي يتخوف منه الوقوع فيه .

ثانياً :التوصيات

في ضوء ما تم الوصول اليه في البحث من استنتاجات نوصي بما يأتي:

١- دعم وتطوير مؤسسة ضمان الودائع لغرض حماية حقوق الاموال المودعين في حالة تعرض المصارف للإفلاس من أجل تبديد مخاوف الجمهور بشأن مصير أموالهم المودعة لدى هذه المصارف، مما يساعد في تطوير العادات المصرفية وبالتالي يساهم في الكشف المبكر للمخاطر قبل حدوثها .

٢-ضرورة العمل على الاستثمار في الائتمان المصرفي لفترة مناسبة والتي من شأنها تمتص السيولة المصرفية الفائضة عن الحاجة بالشكل الذي يقلل نسب السبولة لدى المصارف التجارية الخاصة وبالأخص مصرف الشرق الأوسط إذ ان السيولة المصرفية الفائضة لديها لا ينتج عنها اي مكاسب مالية

٣-ضرورة التزام الجهاز المصرفي العراقي بالقوانين المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والمتمثلة بالنسب المحددة للمؤشرات المصرفية وحسب مقررات لجنة بازل ٣ لغرض تجنب مخاطر والازمات المصرفية .

٤-ضرورة تشجيع الدراسات والبحوث التطبيقية والميدانية لما له دور فاعل في تنشيط المصارف ودعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلته نحو النمو والتطور

المصادر العربية

تقارير مصرف الشرق الاوسط للمدة (٢٠١٢-٢٠٢٢)

اولاً : الكتب

١ -البرزنجي ، احمد محمد فهمي سعيد ، مدخل دار الكتب والوثائق ، بغداد ، العراق ،٢٠١٨. في ادارة المصارف والعمليات المصرفية ط ١ ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، العراق ،٢٠١٨ .

٢ -الزبيدي ، حمزة محمود ، ادارة المصارف - استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان ، الوراق للنشر والتوزيع ، ط١، عمان الاردن ، ٢٠١١.

٣ -عبد السلام لفته ، سعيد، ادارة المصارف)، الذاكرة للنشر والتوزيع ، ط١، بغداد، ٢٠١٣ ه عبد السلام لفته سعيد ، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي) ، ط ٢ ، مطبعة الكتاب ، بغداد العراق ، ٢٠١٥-

٤-عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ احمد جودة ، إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر، عمان الاردن ، ١٩٩٩.

٥-علي توفيق الحاج ، عامر علي الخطيب ادارة البورصات المالية) ، ط ١ ، دار الاعصار العلمي ، عمان ، الاردن، ٢٠١٢

٦-مفلح عقل مقدمة في الادارة المالية) ، ط ١ ، البنك العربي ، عمان، الأردن ، ١٩٩٥.

ثانيا : البحوث

١-اروى توفيق ابراهيم ، (دور الادوات الكمية للسياسة النقدية في ادارة السيولة المصرفية ، بحث تطبيقي في عينة من المصارف الاسلامية العراقية، جامعة بغداد معهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، تخصص مصارف ،٢٠١٨.

٢-الربيعي، مها مزهر محسن ، قياس استقرار النظام المصرفي في العراق على وفق متطلبات بازل (٣) ، بحث منشور في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية، ٢٠١٩ .

٣-الصائغ ،محمد جبار ، ابو حمد ، رضا صاحب (دراسة تحليلية للسيولة المصرفية) المجلة العراقية للعلوم الادارية ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء ، ٢٠٠٦

٣-شحاته ، حسين ادارة السيولة في المصارف الاسلامية المعايير والاساليب) ، سلسلة البحوث في المصارف الاسلامية ، جامعة الأزهر، ٢٠١١.

المصادر الاجنبية :

Joel Bessis (Risk Management in Banking), WILEY, Third edition Great Britain, 2010-2011.